جامعة حلوان
Helwan University
المعهد القومى للملكية الفكرية
The National Institute of Intellectual Property
Helwan University, Egypt

المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار

دورية نصف سنوية محكمة يصدرها

المعهد القومي للملكية الفكرية

جامعة حلوان

الكتاب الثاني

ديسمبر ٢٠١٩

الهدف من المجلة:

تهدف المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار إلى نشر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية فى مجال الملكية الفكرية بشقيها الصناعي والأدبي والفني وعلاقتها بإدارة الابتكار والتنمية المستدامة من كافة النواحي القانونية والاقتصادية والادارية والعلمية والأدبية والفنية.

ضوابط عامة:

- تعبر كافة الدراسات والبحوث والمقالات عن رأى مؤلفيها ويأتي ترتيبها بالمجلة وفقا لإعتبارات فنية لا علاقة لها بالقيمة العلمية لأى منها.
- تنشر المقالات غير المحكمة (أوراق العمل) فى زاوية خاصة في المجلة.
- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب الجديدة والدوريات.
- تنشر المجلة التقارير والبحوث والدراسات الملقاه في مؤتمرات ومنتديات علمية والنشاطات الأكاديمية في مجال تخصصها دونما تحكيم في أعداد خاصة من المجلة.
- يمكن الاقتباس من بعض مواد المجلة بشرط الاشارة إلى المصدر.
- تنشر المجلة الأوراق البحثية للطلاب المسجلين لدرجتى الماجستير والدكتوراه.
- تصدر المجلة محكمة ودورية نصف سنوية.

آلية النشر فى المجلة:

- تقبل المجلة كافة البحوث والدراسات التطبيقية والأكاديمية في مجال حقوق الملكية الفكرية بكافة جوانبها القانونية والتقنية والاقتصادية والادارية والاجتماعية والثقافية والفنية.
- تقبل البحوث باللغات (العربية والانجليزية والفرنسية).
- تنشر المجلة ملخصات الرسائل العلمية الجديدة، وتعامل معاملة أوراق العمل.
- يجب أن يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه إلى جهة أخرى حتى يأتيه رد المجلة.
- يجب أن يلتزم الباحث بإتباع الأسس العلمية السليمة في بحثه.
- يجب أن يرسل الباحث بحثه إلى المجلة من ثلاثة نسخ مطبوعة، وملخص باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية، فى حدود ٨ ـ ١٢ سطر، ويجب أن تكون الرسوم البيانية والإيضاحية مطبوعة وواضحة، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية Soft Copy، ونوع الخط Romanes Times New ١٤ للعربى، و١٢ للانجليزي على B5 (ورق نصف ثمانيات) على البريد الالكتروني: ymgad@niip.edi.eg
- ترسل البحوث إلى محكمين متخصصين وتحكم بسرية تامة.
- في حالة قبول البحث للنشر، يلتزم الباحث بتعديله ليتناسب مع مقترحات المحكمين، وأسلوب النشر بالمجلة.

مجلس إدارة تحرير المجلة	
أ.د. ياسر محمد جاد الله محمود	أستاذ الاقتصاد والملكية الفكرية وعميد المعهد القومي للملكية الفكرية (بالتكليف) ـ رئيس تحرير المجلة
أ.د. أحمد عبد الكريم سلامة	أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق بجامعة حلوان والمستشار العلمي للمعهد – عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وكيل المعهد للدراسات العليا والبحوث	سكرتير تحرير المجلة
أ.د. جلال عبد الحميد عبد اللاه	استاذ الهندسة الانشائية بكلية الهندسة بالمطرية بجامعة حلوان ـ عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. هناء محمد الحسيني	أستاذ علوم الأطعمة بكلية الاقتصاد المنزلي بجامعة حلوان ـ عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وزير مفوض/ مها بخيت محمد زكي	مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية بجامعة الدول العربية ـ عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
اللواء أ.د. عبد القدوس عبد الرزاق العبيدلي	رئيس مجلس إدارة جمعية الامارات للملكية الفكرية ـ عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
السفير/ مساعد وزير الخارجية لشئون المنظمات الدولية	عضو مجلس إدارة تحرير المجلة

المراسلات

ترسل البحوث إلى رئيس تحرير المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار بجامعة حلوان

جامعة حلوان – ٤ شارع كمال الدين صلاح – أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة – جاردن سيتى

ص.ب: ١١٤٦١ جاردن سيتي

ت: ٠٢٠٢٢٥٤٨١٠٥٠ + **محمول:** ٠٢٠١٠٠٠٣٠٠٥٤٨ + **ف:** ٠٢٠٢٢٧٩٤٩٢٣٠ +

http://www.helwan.edu.eg/niip/

ymgad@niip.edu.eg

إفتتاحية العدد:

إستكمالا لمسيرة المعهد القومى للملكية الفكرية بجامعة حلوان، الذى أصبح منبرا رسميا للتنوير ونشر ثقافة الملكية الفكرية فى ربوع الوطن العربي، من خلال عقد العديد من إتفاقيات التعاون بين الجهات والمؤسسات المعنية بمجال الملكية الفكرية سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها.

نظم المعهد مؤتمره العلمي الثانى للملكية الفكرية فى إبريل ٢٠١٩ تحت عنوان:"الملكية الفكرية وصعود الإقتصاد المصرى على منحنى التقدم التكنولوجى". للتأكيد على أهمية الملكية الفكرية وتأثيرها على المستويين الإقتصادى والتنموى، ومدى تأثير التقدم التكنولوجي لتوفير سبل حماية الملكية الفكرية.

ويقدم هذا العدد الانتاج العلمي لأبناء المجتمع المصري فى تخصصات مختلفة نحو بناء جيل جديد متخصص فى مجال الملكية الفكرية. وبطبيعة الحال فإن الكتابة فى هذا المجال الخصب والحيوى تحتاج المزيد من التدريب، وهو ما يعكس أن أوراق العمل المقدمة فى هذا المؤتمر تحتاج المزيد من الجهد والعمل لتطويرها مستقبلا لتأصيل علمي متميز فى هذا المجال بشتي تخصصاته الفريدة. ونأمل من المولى عز وجل أن يقدم المعهد القومى للملكية الفكرية لأبناء المجتمع المصري الطريق نحو بناء اقتصاد مصري ممنهج بفلسفة علمية ممزوجة بملكية فكرية أصيلة للمصريين.

وتؤكد هيئة تحرير المجلة على أن جميع الأفكار التى تتناولها البحوث والأوراق المقدمة لا تعكس رأى الجامعة أو المعهد، وإنما تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ويعدوا مسئوليين مسئولية كاملة عن حقوق الملكية الفكرية التى تخص الغير فيما ورد بأوراق عملهم.

وفي النهاية تتوجه إدارة المجلة لكل من الدكتور محمد سمير محمد محمود، خبير الحوكمة ببرنامج دعم وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني، والأستاذة إيمان عبد الحميد يس، منسق المؤتمر العلمي الثاني للمعهد القومي للملكية الفكرية، وذلك على المجهود المتميز الذي بذلاه لتنسيق وتجهيز العدد ومراعاة النواحي العلمية في ضبط الأوراق المقدمة للنشر بالمجلة فلهم كل الشكر والتقدير والاحترام.

وندعو المولى عز وجل أن يجد القارىء المتخصص العون والفائدة.

رئيس التحرير

أ.د. ياسر محمد جادالله

قائمة المحتويات

	الموضوع	الصفحة
[١]	الملكية الفكرية بشقيها الأدبي والصناعي بين التقاضي والتحكيم.....	١١
[٢]	خصوصية إجراءات التحكيم أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.....	٣٩
[٣]	جرائم القرصنة الرقمية وانعكاساتها الاقتصادية دوليا ومحليا....	٦٧
[٤]	إدارة المصنفات الفنية للمتاحف كأصول ملكية فكرية.....	٨٣
[٥]	الإستيراد الموازى فى الدواء: المزايا والعيوب.....	١١١
[٦]	الملكية الفكرية وتأثيرها على التصنيع العسكري وانعكاساته على الأمن القومي.....	١٣٥
[٧]	الوساطة القضائية في تسوية منازعات الملكية الفكرية دراسة مقارنة	١٥٧
[٨]	القواعد القانونية الحاكمة لأصول الملكية الفكرية فى هيئة الإذاعة المصرية	١٧٩
[٩]	الملكية الفكرية وآلية التحكيم	٢١٥
[١٠]	كيفية الإتفاق على التحكيم في منازعات الملكية الفكرية.....	٢٣٥
[١١]	وقف الجانب المالي من حقوق الملكية الفكرية وأثره على التنمية المستدامة.....	٢٥٥
[١٢]	معيار الخطوة الإبداعية كشرط لمنح براءة الاختراع.....	٢٩٥
[١٣]	التمويل بضمان براءة الاختراع وفقا لقانون الضمانات المنقولة رقم ١١٥ لسنة.....	٣٢٧
[١٤]	دور التصميمات الصناعية في تسويق المنتجات وتحقيق التميز التنافسي.....	٣٧١
[١٥]	التجارة في العلامات التجاريّة غير المشروعة.....	٣٩٥
[١٦]	الدور التنموى لبراءات الاختراع.....	٤١٩
[١٧]	طرق اكتساب الحق فى ملكية العلامة التجارية.....	٤٤٧

الملكية الفكرية وتأثيرها على التصنيع العسكري وانعكاساته على الأمن القومي

عمرو أحمد عبد المجيد

الملكية الفكرية وتأثيرها على التصنيع العسكري وانعكاساته على الأمن القومي

عمرو أحمد عبد المجيد

مقدمة:

يعتبر نقل التكنولوجيا العسكرية لأغراض التصنيع العسكري في البلاد النامية ظاهرة متزايدة الأهمية إلى حد كبير في وقتنا الحاضر ، ففي العقد الماضي احتل نقل هذا النوع من التكنولوجيا اللازمة للإنتاج المجلي للأسلحة أهمية موازية لنقل الأسلحة ذاتها من العالم المتقدم إلى العالم النامي ، وعلى الرغم من أن محاولات التصنيع الحربي في كثير من الدول النامية يمكن الرجوع بها تاريخياً إلى فرات طويلة إلا أن العقود الأخيرة قد شهدت إصراراً مستمراً من جانب العديد من هذه الدول في القارات الثلاث على التطوير المستمر لصناعاتها الحربية ، وقد دخلت العديد من الدول وعلى رأسهم مصر في مرحلة متقدمة من إنتاج وتصدير الأسلحة.

ويمثل التصنيع العسكري أحد المقومات الأساسية للأمن القومي حيث تزادا أهمية التصنيع العسكري في ظل إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على التفوق الاستراتيجي لإسرائيل على الدول العربية مجتمعة ، وذلك تحت كافة الظروف ووضعها العراقيل والعقوبات على أي دولة تمد الدولة العربية بالأسلحة حتى الدفاعي منها ، وقد كانت الظروف التي حد من واردات الدول من الأسلحة وتعرقل حصولها على ما يوازن بين قدرتها العسكرية وقدرات أعدائها وجيرانها فرصة لإقامة هذه الدول لصناعاتها العسكرية وتطوير التصنيع العسكري فيها [١].

ونجد أن حماية حقوق الملكية الفكرية قد أصبحت مصدر توتر شديد في العلاقات التجارية الدولية بين الدول الصناعية المصدرة للتكنولوجيا والتي تسعى إلى فرض مستويات مرتفعة من الحماية لحقوق الملكية الفكرية ، وبين الدول النامية المستوردة التي أثار قلقها احتمال أن تؤدي

---

(١) جبر، دينا محمد علوان ؛ حاتم، ابتسام (٢٠١١): الاستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيرها على توازن القوى الدولي ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العراق ، ص٣

الحماية العالمية إلى قيام احتكارات ضخمة يترتب عليها ارتفاع أسعار السلع والإضرار بالأهداف الوطنية للدول النامية[١].

وحرصاً على حماية الملكية الفكرية في مجال التصنيع العسكري فقد سعت الدول المتقدمة تحت ضغوطات الشركات متعددة الجنسيات إلى إيجاد إطار تنظيمي دولي تحمي من خلاله ابتكاراتهم وتكنولوجياتهم وهو من ما تم فعلا من خلال إدراك موضوع حماية حقوق الملكية الفكرية ضمن مفاوضات الجات والذي انجز عنه "اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS التي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية رغم معارضة الدول النامية لها حيث تقم اتفاقية تريبس بحماية سبعة أشكال من الملكية الفكرية هي:براءة الاختراع ، حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها ، التصميمات التخطيطية والرسومات الطبوغرافية للدوائر المتكاملة ، النماذج الصناعية أو التصميمات الصناعية ، العلامات التجارية ، المؤشرات الجغرافية وحماية المعلومات السرية. وقد ركز هذا البحث على التصميمات التخطيطية والمعلومات السرية والتصميمات الصناعية والتي هي أساس التصنيع العسكري في مصر

مشكلة البحث:

إن الاستراتيجيات الخاصة بالتصنيع العسكري في جمهورية مصر العربية يجب أن تتخذ أعلى المستويات المختلفة ومن عدة جهات لمواصلة واستمرار التخطيط والتنفيذ الاستراتيجي ، من الطبيعي في ظل ما تمر به المنطقة من أحداث فإن إستراتيجية التصنيع العسكري تواجه معوقات خارجية أو صعوبات داخلية ، ولذا فتكمن مشكلة هذا البحث في محاولة التعرف على أثر الملكية الفكرية وحمايتها على التصنيع العسكري وانعكاسات ذلك على الأمن القومي.

---

(١) الطرابيشي ، نهاد نجيب محمود ، تنافسية صناعة الدواء المصري في ظل المتغيرات الدولية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، في فلسفة الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٧م ، ص٩٦

ومن هنا تحددت مشكلة هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر حماية الملكية الفكرية على التصنيع العسكري وانعكاساته على الأمن القومي؟

وقد تفرعت هذا التساؤل من مجموعة من التساؤلات وهي:

١- ما هي الملكية الفكرية وما هي أنواعها؟

٢- ما هو التصنيع العسكري وما هي تطوراته في مصر؟

٣- ما هي العلاقة ما بين الملكية الفكرية والتصنيع العسكري؟

٤- ما هي العوامل المؤثرة على سياسة التسليح لتحقيق الأهداف القومية؟

٥- ما هي التحديات التي تواجه التصنيع العسكري في مصر؟

٦- ما هي علاقة الملكية الفكرية بالأمن القومي؟

٧- ما هي مجالات وخصائص وتحديات وسائل الأمن القومي؟

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: نتيجة الحاجة الإستراتيجية لبحث أهمية التصنيع العسكري في مصر وقلة الدراسات الموجودة التي تختص بدراسة التصنيع العسكري والتي لم تأخذ حقها العلمي ، فهناك ضرورة لإيجاد نوع من التوازن العسكري مع دول متجهة للتصنيع النووي وتطوير أسلحتها ومعرفة واقع التصنيع العسكري في مصر وقدرتها على مواجهة التهديدات حتى يتسنى للباحثين المهتمين الإطلاع على ما تقوم به مصر من تعاون مشترك ، كي يكون الأمن القومي العربي في مأمن من أي خطر قادم أو مهدد له من قبل أي دولة في الإقليم

الأهمية العملية: تتناول هذه الدراسة موضوعاً يرتبط بالأمن القومي لجمهورية مصر العربية على وجه الخصوص وأمن النظام الإقليمي العربي بشكل عام لذلك وجب مراجعة الاستراتيجيات الخاصة بالدفاع

والتصنيع العسكري بصفة عامة والتأكيد على حماية الملكية الفكرية لهذا التصنيع من خلال الاتفاقيات التي أكدت علي ذلك

أهداف الدراسة:

تسعي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية

١- التعرف على أثر حماية الملكية الفكرية على التصنيع العسكري وانعكاساته على الأمن القومي.

٢- معرفة ماهية الملكية الفكرية وأنواعها حسب الاتفاقيات

٣- التأكيد على وجود علاقة ما بين الملكية الفكرية والتصنيع العسكري.

٤- معرفة أهم العوامل المؤثرة على سياسة التسليح لتحقيق الأهداف القومية والإستراتيجية؟

٥- إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه التصنيع العسكري في مصر

٦- تحليل العلاقة الملكية الفكرية والأمن القومي

٧- التعرف على مجالات وخصائص وتحديات وسائل الأمن القومي.

منهج الدراسة:

لقد تم استخدم المنهج التاريخي في هذه الدراسة وذلك لتتبع التطورات التي طرأت على التصنيع العسكري والتسليح في جمهورية مصر العربية بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليل والذي تم استخدامه للتعرف على أثر حماية الملكية على التصنيع العسكري والذي يؤثر بدوره على الأمن القومي

الإطار النظري:

أولا: ماهية الملكية الفكرية:

تشمل حقوق الملكية الفكرية أسمى صور حقوقه الملكية على وجه الإطلاق ينبري هذا السمو من اتصال هذه الحقوق بأسمى ما يملكه الإنسان وهو العقل في إبداعاته وتجلياته الفكرية ، ويسيغ حق الملكية الفكرية وهو العقل في إبداعاته وتجلياته الفكرية ويسبغ حق الملكية الفكرية على صاحبه الأبوة على نتاجه الذهني أو ثمرة نشاطه[١].

ويقصد به كل ما ينتجه الفكر الإنسان من اختراعات وإبداعات فنية وغيرها من نتاج العقل الإنساني ، كما عرفتها المنظمة العالمية الفكرية بأنها تشير إلى أعمال الفكر الإبداعية من الاختراعات والمصنفات الأدبية والفنية والرموز والأسماء والصور والنماذج والرسوم الصناعية[٢].

أهمية الملكية الفكرية في مجال حماية المادة الإعلامية:

إن موضوع الملكية الفكرية يكتسب أهمية بالغة من حيث كونه يتعلق بمسألة حساسة وخطيرة ، ويزيد من أهمية الموضوع التطورات الهائلة الحاصلة في مجالات التكنولوجيا والمعلومات والإبتكارات ، الشئ الذي ينجم عنه ظهور وسائل جديدة ومتطورة لتبادل المعرفة بطرق سهلة وفعالة ، وتزداد الأهمية التي توليها الدول حالياً لمجال الملكية الفكرية انطلاقاً من الدور الذي يلعبه في تنشيط الاقتصاد العالمي وما يحققه من مداخل مالية هامة.

وعليه فإن الاهتمام بحقوق الملكية الفكرية قد أصبح ضرورة وطنية ملحة في ظل التطور التكنولوجي ولا يخفي أن التفاوت بين الدول في امتلاك الحقوق الفكرية وقد أدى إلى تقسيم الدول إلى مجموعة في مضمار التقدم والتخلف ، فهناك دول متطورة وأخرى تحت التطور وثالثه متخلفة ،

---

(١) همال ، علي (٢٠١٠): اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية ، أي استراتيجية للتعامل معها للابتكار والتنمية ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، الجزائر ، العدد (١٠) ، ص٤٥

(٢) شيخة ، ليلى (٢٠٠٧): اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا في الدول النامية ، دراسة حالة ، الصين ، رسالة ماجستير ، جامعة لخضر باتنة ، الجزائر ، ص١٧

بل أصبح تحديد قوة الدولة يعتمد على مقدار ما تملكه من الحقوق الفكرية ، فالاختلاف في امتلاك هذه الحقوق بين الدول يترتب عليه تفاوت شديد في درجة الإنتاج وجودته ومستوى الدخل القومي ، وكذلك مستوى معيشة الفرد ، فضلاً عن أن صوت الدولة يعلوم أكثر كلما امتلكت قدراً أكبر من هذه الحقوق ، وبات من الأهمية المتزايدة لحقوق الملكية الفكرية ، قد دفع الدول في أنحاء العالم إلى سن القوانين المنظمة لهذه الحقوق حتى غدت من أحدث فروع القانون ، كما تكفل حقوق الملكية الفكرية للمبدع (مالك البراءة- العلامة التجارية- حق المؤلف)[1].

أنواع الملكية الفكرية:

تنقسم الملكية الفكرية إلى فئتين هما:

١- **الملكية الفكرية الصناعية:** وهي ثمرة النشاط الإبداعي الخلاق للفرد في مجال الصناعة والتجارة ، وهي تخول لصاحبها سلطة مباشرة على ابتكاره للتعرف فيه بحرية وإمكانية مواجهة الغير بها ، وتنقسم إلى: (الاختراعات أو البراءات- العلامات التجارية- الرسوم والنماذج الصناعية- البيانات الجغرافية)

٢- **الملكية الفكرية الأدبية والفنية:** تشمل هذه العبارة كل عمل في المجال الأدبي والعلمي والفني أيا كانت طريقة أو شكل التعبير عنه وكيفما كانت طريقة قيمته أو الغرض منه وهذا العمل يعتبر ملكاً لمؤلفه[2].

علاقة الملكية الفكرية بالتصنيع العسكري:

لاشك أن التصنيع الحربي جزء أصيل من التصنيع الشامل الذي يشكل بدوره جزء أصيلاً من التنمية الشاملة وعلى هذا فإن التفاعل بين الجزء والكل هو القاعدة العلمية الطبيعية ، ولهذا فقد أدى تخلف القطاع الصناعي في إطار التنمية الشاملة إلى ممارسة تأثير سلبي في التصنيع

(1) رحاحلة ، محمد سعد ، الخالدي ، إيناس (٢٠١٢): مقدمات الملكية الفكرية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ص٤٣

(2) همال ، علي (٢٠١٠): اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية ، مرجع سابق ، ص٤٩

العسكري ، في حين أن هذا التصنيع ينشط ويتطور تخطيطاً وبحثا وإنتاجاً ، إذا ما كان القطاع الصناعة العام يعيش في نشاط وتطور وإنتاج وتجد هذه الحالة مخرجها في تكامل خطط التنمية في الأقطاع العربية تكاملاً يؤدي إلى التنسيق والتعاون في مجال الصناعة الحربية ، ونجد أن أبرز سمة للتسلح العربي سواء كان استيراداً من الخارج أم تصنيعاً داخلياً هو أنه تسليح حربي قطري أي يخضع لتخطي وإرادة كل دولة عربية على حدة ولا يسيطر عليه أي مفهوم قومي جماعي لا في التخطيط ولا التنسيق ولا التكامل ، وما يلاحظ من مساعدة دولة عربية ذات قدرة مالية لدولة عربية أخرى في مجال التسليخ يندرج بند الدعم المالي والتعاطف القومي ، وليس في كونه تخطيطاً مشتركاً او تنسيقاً أو تكاملاً في التسليح ، وقد تم حماية حقوق الملكية بالنسبة للصناعات العسكرية عن طريق إنشاء هيئة عامة متخصصة واحدة في كل بلد عربي تهتنم بشكل رئيسي بتنسيق الجهود الموزعة في هذا المجال على عدد من الأصعدة والمؤسسات مع توفير الإمكانات البشرية والمادية الكافية لهذه الهيئة بما يمكنها من بناء قواعد بيانات موجودة تتضمن المعلومات الخاصة بكافة أوجه حماية الملكية الفكرية[١].

وقد تم التركيز على فكرة وأهمية الصناعات العسكرية والتي تعتمد على الأصول غير المحسوسة نظراً لأهميتها الشديدة ودورها في دعم اقتصاد الدول التي تتمتع بنسبة دخل مرتفعة وتلك الخطوة يمكن تفعيلها من خلال تغليظ العقوبة على منتهكين الملكيات الفكرية وقيام الوحدات الخاصة بمتابة هذه الانتهاكات ، بالإضافة إلى تعزيز جهود الجامعة العربية في إرساء نظام لحل النزاعات في مجال العلامات التجارية ومكافحة القرصنة وذلك عبر تفعيل أجهزة مكافحة القرصنة[٢].

التصنيع العسكري في مصر:

لاشك أن سياسة التصنيع الحربي في العصر الحديث لا تنفصل عن سياستها العامة في التنمية والتصنيع ، حيث تندرج تحت سياسات التنمية

(١) الحميلي ، عادل (٢٠١٧): الملكية الفكرية وطرق حمايتها في مصر ، المركز المصري لدراسات السياسات العامة ، القاهرة ، ص١٠

(٢) الحميلي ، عادل (٢٠١٧): الملكية الفكرية وطرق حمايتها ، مرجع سابق ، ص١١

التي سادت دول العالم الثالث خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، وهذه السياسة كانت تعتمد أساسا على التصنيع ، وفي إطار من التكامل في السوق الدولية نجحت في أن تحقق معدلات لا بأس بها للنمو دون أن تصل إلى تنمية اقتصادية مستقبلة تنجح في إشراك الجماهير سياسيا واقتصاديا واجتماعياً بشكل متكامل في عملية التنمية ، ومعطيات الموقف السابق لحركة التنمية فقد عدلت ولاشك تعديلاً بيناً غير أن تغييراً جوهريا وجذرياً شاملاً لم يتناول لا التكامل في السوق الدولية ولا عدم التكافؤ في توزيع الدخول ولا عملية التغريب المستمرة للمجتمع المصري ، بل أن نموذج التصنيع والذي كان حجر الزاوية في تلك التجربة الصناعية والتي أكد بشكل أو بآخر هذه المعطيات[١].

وفي إطار من المنظار الاقتصادي ومن الاعتبارات الأمنية ظهرت البوادر الأولى للتصنيع الحربي في بعض الأقطار العربية وخاصة مصر وكان ضعف البنيات التحتية العربية وضآلة رؤوس الأموال المستثمرة ومحدودية التقدم العلمي- التكنولوجي أسباباً دعت هذا التصنيع إلى أن يعتمد بشكل شبه كلي على دعم الدول الصناعية وإلى أن يبقى بالتالي في مستوى متواضع إنتاجاص ونوعاً وكماً.

ونجد أن التصنيع العسكري ينتقل إلى دائرة الثورة الصناعية العلمية التقانية الحالية وهذا الانتقال هو جواز المرور إلى عالم التصنيع الحربي ودون هذا الانتقال ستبقى الصناعة الحربية المصرية عاجزة عن الوفاء بما هو مطلوب منها ، فليس من الطبيعي أن يشمل التصنيع الحربي كل سلاح وكلا معدة وكل ذخيرة فهو أمر يخرج عن القدرة وعن خطة التدرج وعن مشروع الامتلاك الكامل المتدرج للعلم والتقانة ، ومن المعروف أن بعض الدول الصناعية الكبرى لا تزال تحجم عن تصنيع كل ما يحتاجها دفاعها ، لهذا فإن استيراد بعض الحاجات الدفاعية يصبح أمراً وارداً على أن تتقلص بنود بقدر توسع التصنيع الحربي في الكم والنوع[٢].

---

(١) الحميلي ، عادل (٢٠١٧): الملكية الفكرية وطرق حمايتها ، مرجع سابق ، ص١١

(٢) إسماعيل ، محمد (٢٠٠٧): الميزان العسكري العربي الإسرائيلي ، مركز الجزيرة للدراسات ، بيروت ، ص٧٤

فقد افتقدت الصناعة الحربية المصرية خطة موحدة مبنية على حسابات دقيقة للحاجات الدفاعية العربية الحالية والمستقبلية ، وقد أدى إلى ظاهرتين رئيسيتين أولاهما فتح باب استيراد الأسلحة والمعدات من الشرق والغرب والشمال والجنوب ، مما أدى إلى استنزاف المال وتكدس كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات في المخازن وتعرضها للتلف أو فقدان الصلاحية أو القدم بحيث تبدو متخلفة إذا ما قورنت بما تنتجه التقانة العسكرية الحديثة من أسلحة ومعدات جديدة ، والظاهرة الثانية هي تكرار صناعات حربية متماثلة في أقطار عربية عدة مما أدى إلى محدودية في الإنتاج إضافة إلى هدر مالي وعلمي في مجالات الإنشاء والبحث والتطوير[١].

العوامل المؤثرة على سياسة التسليح لتحقيق الأهداف القومية:

إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر هو المسئول الرئيسي عن هيئة التسليح حيث يقوم بوضع إستراتيجية لتسليح القوات المسلحة ونجد أنه لكي يتم تحقيق الأهداف القومية والإستراتيجية فلابد من الوقوف على بعض العوامل التي تؤثر على ذلك وهي كالآتي:

- العمل على تحقيق أهداف دوائر الأمن القومي المصري وهي خمسة دوائر (الدائرة العربية- الإفريقية حوض النيل- حوض البحر الأحمر- حوض البحر المتوسط)
- في حالة تنفيذ أعمال قتالية فلابد من تأمين الدوائر السابقة وفقاً للسياسات التي تتبعها المنطقة.
- التعرف على مواقف الدول الصديقة في المنطقة والاستعداد لأي تغير في الأوضاع السياسية أو الأمنية بها ، والتي تؤثر على التسليح المصري.
- العمل على تنويع مصادر التسليح وذلك حتى لا تقع مصر تحت رحمة دولة معينة مما يؤدي إلى منعها أو عدم تطويرها في حالة حدوث أي توترات على الساحة.

(١) الكتاب السنوي الصادر عن معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي SIRRI (٢٠١٢): التسلح ونزع السلام والأمن الدولي ، المعهد السويدي بالإسكندرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروتن

- العمل على جلب الأسلحة والمعدات التي تناسب ثقافة ووعي الجندي المصري في التشغيل والصيانة.
- العمل على توفير قطع الغيار التي تلزم لصيانة الأسلحة وذلك تحسباً لحدوث أي نزاعات مسلحة داخل المنطقة ، ولابد من وجود مخزون كافي لأي عملية عسكرية في حدود أسبوعين قتال.
- العمل على توفير بعض الأسلحة أو قطع الغيار التي من الممكن تصنيعها عن طريق اشتراك قطاع الصناعات الحربية والهيئة العربية للتصنيع
- القدرة على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة والتي تعمل على تحقيق مطالب الأمن القومي المصري[١].

الأمن القومي:

تعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الأمن الوطني بأنه يتمحور حول حماية القيم الداخلية للدولة عد مصادر التهديد الخارجية. فيما يدور الأمن الإقليمي حول تعزيز وحماية مصالح مجموعة من الدول المتجاور ، ويصبح بذلك مرتبط بشكل لصيق بحالة الاستقرار الإقليمية النابعة من حماية القيم الأساسية للدول الإقليمية عد مصادر التهديد الخارجية وتتمثل هذه القيم في المكونات المادية والمعنوية للدولة مثل سلامة حدودها الجغرافية ومواردها الطبيعية وبقائها واستقلالها وهويتها الوطنية ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية من قبل الدول الأخرى[٢].

تعريف الأمن القومي:

يقصد بالأمن القومي تحقيق متطلبات استمرار الدولة وبقائها عن طريق تحييد التهديدات الحقيقية والمحتملة ، والعمل على حيازة القوة الاقتصادية والعسكرية وتحقيق أهداف انخراطها في النظام الدولي مع

---

(١) فرج ، سمير (١/ ١٠/ ٢٠١٧): فلسفة التسليح في القوات المسلحة المصرية ، استراتيجية عسكرية ، مجلة السياسة الدولية ، دورية متخصصة في الشئون الدولية تصدر عن مؤسسة الأهرام http://www.siyassa.org.eg/News/15341.aspx

(٢) فرج ، سمير (١/ ١٠/ ٢٠١٧): فلسفة التسليح في القوات المسلحة المصرية ، استراتيجية عسكرية ، مجلة السياسة الدولية ، دورية متخصصة في الشئون الدولية تصدر عن مؤسسة الأهرام http://www.siyassa.org.eg/News/15341.aspx

تطوير الاستراتيجيات المناسبة من أجل حماية أمنها ، والذود عن مصالحها الوطنية.

إن الأمن القومي يرتبط بوجود قوة عسكرية قادرة على حماية الدولة وتحقيق أمنها من خلال مظهرين هما:

-تشكيل قوة عسكرية كقوة رادعة تجنب الدولة خطر استخدام الآخرين للقوة وهو ما أدى إلى بروز مفهوم الأمن من خلال الردع.

-لجوء الدولة إلى الاستخدام الفعلي لقواتها المتاحة أو لجزء منها نتيجة تعرضها لغزو أو خطر التي استخدمت لتحقيق هدف ما[1].

مستويات الأمن القومي:

- **الأمن الداخلي:** ويتعلق بتحقيق أمن الأفراد داخل الدولة وبمعنى آخر تحقيق الاستقرار والطمأنينة للأفراد داخل دولتهم وهذا المستوى يتعلق بحماية أفراد المجتمع داخلياً ضد أي تهديدات أو تحديات تواجهها.
- **الأمن الوطني:** يتعلق بتوفير الحماية لكيان الدولة وهيبتها وسياستها وأراضيها وحدودها وشعبها وثرواتها ضد أي تهديد مباشر أو مباشر من الخارج أومن الداخل سواء كان سياسياً أو اقتصادياً.
- **الأمن الإقليمي:** يعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد وتسعى تلك الدول إلى منع أي تحديات أن تهدد أمنه واستقراره وهذا المستوى يتعلق أيضاً بعلاقة الدولة مع الدول التي تقع في نفس الإقليم.
- **الأمن الدولي:** وهو مسئولية دولية وأمنية أكثر منه مسؤولية داخلية أو إقليمية وعما ينظمه ميثاق الأمم المتحدة ويشير هذا المستوى إلى حماية الدولة في المحيط الدولي والعلاقات الدولية.
- **الأمن الجماعي:** يعني قيام تعاون جماعي بين دول معينة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار لمجموعة تلك الدول[1].

([1]) بنان ، طلال صالح إبراهيم (٢٠١٠) المياة والأمن القومي العربي، دراسة في نظريات الصراع والتعاون والتوازن الاستراتيجي الإقليمي ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، مصر ، العدد (٥٣) ، ص٥٥.

التحديات التي تواجه الأمن القومي:

يمر عالمنا العربي بمرحلة من أخطر المراحل في تاريخه ، ويواجه مشاكل وصعوبات كأداء تطال تأثيراتها حياة أبنائه بما لم يعد في وسعنا إهمالها ، ولا أن نتظر حلاً لها من الآخرين ، وأن الأمة العربية تعيش لحظة تاريخية دقيقة حيث تتعرض إلي الكثير من المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد أمنها بأشكاله كافة ، وهذه المخاطر في تزايد وتصاعد مستمرين ، وذلك بسبب الموقع الجغرافي الفريد للوطن العربي.

وقد ميز البعض بين المصادر الداخلية لتهديد الأمن القومي العربي من ناحية والمصادر الخارجية من ناحية أخرى ، ويقصد بالمصادر الخارجية تلك المصادر التي تأتي من خارج الدولة الإقليمية سواء من جانب دول الجوار أن من جانب أطراف دولية تقع خارج إقليم الدولة ، ولكن مصالحها ترتبط بتلك الدولة ، أما المصادر الداخلية فهي التي تنبع من داخل الدولة (الإقليم) وتضم طبقاً للنظرية التقليدية للأمن القومي ، عناصر الشغب والإثارة والتنظيمات السياسية غير الموالية للحكم.

وثمة أخطار وتحديات داخلية وخارجية متعددة تهدد الأمن القومي العربي وترتبط بالطاقات والثروات والخصائص الجيوبولتيكية للوطن العربي ، جعلت منه منطقة هامة جداً اقتصاديا وسياسياً واستراتيجيا وحضاريا ومنه هذه التحديات:

أولا: التهديدات الداخلية:

ثمة أخطار وتحديات عديدة تهدد الأمن القومي العربي ناشئة من الداخل ، وهذا مما يجعلها أشد خطورة على المستقبل العربي لأنها ستتحول إلى عوامل ضعف ، من شانها التهيئة البنيوية للانقضاض

(1) الرفاعي ، إسماعيل محمد (٢٠٠٦): تحديات الأمن العربي في ظل العولمة ، دار الفكر العربي ، الأردن ، ط٢ ، ص٢٣

الخارجي على الوطن العربي بصورة جماعية أو عبر الاستفراد بكل قطر أو مجموعة[١].وتتمثل فيما يلي:

-**غياب الاستقرار السياسي:** تعيش المنطقة العربية هذه الأيام مرحلة فارقة في تاريخها: إنه الربيع العربي الذي خلف من التحديات أكثر مما صنع من آمال وفي الوقت الذي رفعت فيه أقلام المفكرين العرب ليبشروا بميلاد عصر جديد تتألف فيه الحضارة العربية من جديد وتتطهر الأراضي العربية من الصهاينة والمحتلين وترجع مسئولية الأنظمة العربية نتيجة لطبيعة التفاعلات بين الأنظمة بمتطلبات الديمقراطية وتغيير الشعوب بدرجة أو بأخرى عن المشاركة في اتخاذ القرارات خاصة تلك التي تؤثر على مستقبل الشعوب

-**المجال الاقتصادي:** ومن الإشكاليات المتعلقة بالجانب الاقتصادي للأمن القومي العربي تمثلت في التبعية العربية للاقتصاد العالمي وبطء عملية التنمية الاقتصادية واتخاذها طابعاً قطرياً ، إضافة إلى التطور الشامل ، وغياب التنسيق التجاري والإنتاجي بين هذه الأقطار ، بالإضافة إلى توظيف رؤوس الأموال العربية وهروبها إلى خارج الوطن العربي.

-**المشاكل المائية:** نتيجة لقلة المياة في المنطقة العربية ووقوعها في المنطقة الجافة وشبه الجافة فقد أصبحت ندرة المياة تمثل أكبر تهديد داخلي محتمل إلى جانب النقص في الإنتاج الغذائي للأمن القومي العربي ، ومما يفاقم المشكلة انتهاج دول منبع الأنهار الموجودة في المنطقة العربية لسياسات مائية معادية للأمن المائي العربي

-**ضعف بناء القدرات العسكرية والتعاون العسكري للدول العربية:** بقيت مشاريع قوة درع الجزيرة وقوة شمال أفريقيا مشاريع هزلية غير فعالة ، مما دفع بعضها للاتجاه لعقد اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة بهدف إقامة قواعد عسكرية فيها[٢].

---

(١) العلوي ، هادي (٢٠١٤): التحدي العلمي والتقني وتأثيراته على الأمن القومي العربي ، مجلة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، كلية العلوم القانونية والاجتماعية بسلا ، جامعة محمد الخامس ، المغرب ، مجلد (١) ، ص٢٣٨

(٢) عقيل ، وصفي محمد عيد عقيل (٢٠١٦): الأمن القومي لدى المشرق العربي وإشكالية البرنامج النووي الإيراني ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، الجزائر ، العدد (١٥) ، ص١٢٩

-**التحدي العلمي التقني وتأثيراته على الأمن القومي العربي:**يلاحظ أن التقدم العلمي والتكنولوجي في البلاد العربية يسير ببطء شديد مقارنة بالتقدم في العالم المتقدم حيث يسير بشكل متصاعد ومتصارع ، كما أن هذه التكنولوجيا يتم نقلها من الدول المتقدمة مما ينتج عنه تغيرات مهمة في المفاهيم والقيم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، ويشكل ذلك خطورة كبيرة في ظل تزايد استيراد الدول العربية لمواد التقنية مع السلع الاستثمارية والاستهلاكية وتعاظم الاعتماد على الشركات متعددة الجنسيات في تنفيذ المشروعات العربية الأمر الذي يدخل الدول العربية في دائرة التبعية للدول الصناعية[١].

-**المديونية الخارجية:** إن ديون الدول العربية في تزايد مستمرة وبصورة سريعة منذ أوائل السبعينات حيث لجأت الحكومات العربية إلى الاقتراض لاستيراد السلع الأساسية خصوصاً الغذائية منها ، وشجع على ذلك انخفاض سعر الفائدة على القروض ، مما أدى إلى فرك الدول العربية في الاستدانة دون النظر إلى ما تفرضه مشكلة المديونية من أعباء سياسية واقتصادية فادحة ، غير أن أسعار لفائدة ارتفعت منذ بداية الثمانيات الأمر الذي سبب إرهاقاً شديداً لهذه الدول نتج عنه تحملها لمبالغ مقبل خدمة مدفوعات فوائد الديون ، مما أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في عجز موازين مدفوعاتها

-**مشكلة البطالة:** تعتبر مشكلة البطالة في العالم العربي واحدة من أهم التحديات أمام المخططين العرب الاستراتيجيين لما تخلفه من آثار مدمرة على قطاع واسع من القوى القادرة على العمل ، خاصة شريحة الشباب منهم ، فتدفعهم إما للبحث عن محاولة مغادرة الأوطان إلى أماكن ودول أهرى توفر لهم فرص العمل والحياة الكريمة

ثانيا: التهديدات الخارجية (إقليمية أو دولية):

يصعب دراسة الأمن القومي العربي بمعزل عن التأثيرات والانعكاسات العالمية ، حيث عمدت الدول الكبرى للتغلغل والحيلوة دون

---

(١) مدني ، مايسة مدني محمد (٢٠١١): علاقة إسرائيل وأثرها على الأمن القومي العربي ، مجلة الراصد ، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية ، السودان ، العدد (١٠) ، ص٦٦

بروز نظام عربي قوي ، ونجد أن هناك مصادر تهديد كانت قائمة وهي كما يلي:

-**القيود التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية وتهديداتها:** إن التوجهات الأمريكية الجديدة أثرت في المسار السياسي للعلاقات العربية والتفاعلات بينها بحيث أصبحت محل تناقض كبير ، فقد أصبحت القوى الدولة هي التي تحدد أساليب ونظم الاتصال بين الدول العربية عبر إيجاد حالة تناقض بين أمن الدولة وأمن النظام العربي ، حيث يرى بعض صناع القرار العربي أن أمن الدولة القطرية هو الأساس فيما يرى آخرون ضرورة تحقيق أمن إقليمي عربي لكن القوى الدولة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية عملت على إفراغ كلتا الدائرتين من مضمونها وكسرت الرابط بينهما بسبب تعرض المفاهيم لضعف السيطرة على آلية التفاعل الداخلي والخارجي[١].

-**زرع الكيان الصهيوني:** يمثل هذا الكيان الجرثومة التي تنخر في الجسد العربي وتهدد وجوده ، فقد قامت إسرائيل بتمكين علاقتها العسكرية والأمنية مع ارتيريا بغية التوغل في جنوب البحر الأحمر الذي يعد ذا أهمية استراتيجية خطيرة بالإضافة إلى تدخلاتها في انشقاق السودان واستقلاله ودعمه ضد السودان ومصر في نفس الوقت

-**تراجع دور مصر العربي في أعقاب معاهدة كامب ديفيد:** أفرز ذلك خللاً استراتيجياً لصالح إسرائيل حيث يرى المحللون أن مصر انتقلت من موقع القيادة في الأمن العربي إلى موقع آخر خارج العمل العربي المشترك[٢].

الخاتمة:

مما لاشك فيه أن الممارسة الفكرية الإبداعية من أشرف الممارسات الإنسانية ، ومن هذه الممارسات تتبلور ثقافات الأمم وتبني الحضارات لذلك استحق أفرادها التكريم والتقدير ، ونجد أن الحق الفكري أو الذهني

---

(١) البرصان ، أحمد سليم (٢٠٠٧): جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي ، المجلة العربية للدراسات السياسية ، العدد (١٥) ، بيروت ، ص١٢٢

(٢) مدني ، مايسة مدني (٢٠١١): علاقة إسرائيل وأثرها ، المرجع السابق ، ص٦٤

حق يتربع بدون منازع علي عرش كل الحقوق ويحتل مركزا بارزا ضمن حقوق الملكية ، وذلك بفضل ملكة العقل التي وهبها الله عز وجل للإنسان لتمكينه من الخروج من ظلمات الجهل إلي العلم ، فإذا كان الإنتاج المادي يشكل عنصرا هاما في بناء الأمم وتقدمها فإن الإنتاج الفكري لا يقل أهمية عن الإنتاج المادي حيث يتم من خلال إرساء الأسس لجميع صور التقدم، وتقاس درجة تقدم أي شعب بمدي ما وصل إليه من تعليم وثقافة، وبمستوي الحماية التي تتوفر للإبداع الفكري الوطني ، وفي هذا البحث قمت بالحديث عن حماية الملكية الفكرية في التصنيع العسكري في مصر حيث قمت بالحديث عن العلاقة التي تجمع حماية الملكية الفكرية والصناعة العسكرية داخل جمهورية مصر العربية التي يعد من أهم الصناعات داخل مصر حيث أن التصنيع العسكري يعد من الملكية الفكرية الصناعية حيث أنه يتحدث عن مجالات التصنيع الحربي وسياسات التسليح.

النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج أهمها ما يلي:

١- إن هذا البحث أثبت أن هناك أهمية كبيرة لحماية الملكية الفكرية في مجال التصنيع العسكري حيث أن ذلك يؤثر بصورة كبيرة على الأمن القومي.

٢- إن الملكية الفكرية المتعلقة بمجال التصنيع العسكري تخول لصاحبها سلطة مباشرة ابتكاره للتعرف فيه بحرية وإمكانية مواجهة الغير بها ، وهذا يساعد على تمييز هذا المجال من التصنيع داخل مصر

٣- هناك علاقة قوية بين الملكة الفكرية والتصنيع العسكري عملت على تميز مصر بالسياسة التي تقوم باتباعها في التسليح وهذا يؤدي إلى الأمن القومي الذي يؤثر بشكل كبير على اقتصاديات البلاد

٤- هناك سياسة متبعة للتسليح في دولة مصر تقوم بها القوات المسلحة على أساس التعرف على العوامل المؤثرة على سياسة التسليح من أجل تحقيق الأهداف القومية والإستراتيجية.

٥- هناك العديد من التحديات المواجهة لعملية التصنيع العسكري في مصر أهمها الأوضاع السياسة التي ظهرت في الأونة الأخيرة والتي تؤثر بشكل بالغ على عملية التصنيع العسكري

٦- نجد أن هناك علاقة كبيرة ما بين الملكية الفكرية والأمن القومي إذ أن حماية الملكية الفكرية في شتى المجالات يساعد على الأمن القومي داخل الدول العربية بصفة عامة ودولة مصر بصفة خاصة حيث يتم الاستفادة مما وظفه من جهد أو مال والاستفادة من حماية المصالحة المعنوية والمادية.

التوصيات:

١- العمل على تكثيف الجهود الأمنية والعسكرية لتحقيق الأمن كمصلحة مشتركة من خلال تبادل وتنسيق الخطط ضمانا للأمن الجماعية وهذا لن يتم إلا بتطوير سياسة التسليح في مصر وحماية حقوق الملكية الخاصة بها.

٢- العمل على تطوير القوات المسلحة العربية وذلك عن طريق حماية الملكية الفكرية للتصنيع العسكري والذي بدوره يصب في مصلحة الأمن القومي

٣- إنشاء لجنة مشتركة من كبار المسئولين من وزارة الدفاع والقائمين على التصنيع العسكري من أجل التأكيد على حماية الملكية الفكرية.

٤- تعظيم الإفادة من الظروف الدولية المواتية في تطوير التصنيع.

٥- إنشاء الشركات والمصانع واستقطاب أحدث الآلات والأدوات الحديثة من الدول المتطور وابتعاث الطلاب والمهندسين لمعرفة آخر المستجدات في عالم التصنيع العسكري

٦- التأكيد على تطبيق حماية الملكية الفكرية داخل مصر ليس فقط في مجال التصنيع وإنما في العديد من المجالات المختلفة حيث أن هذا يشكل أهمية كبيرة من حيث متطلبات الأمن القومي

قائمة المراجع:

١. جبر ، دينا محمد علوان ، حاتم ، ابتسام (٢٠١١): الإستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيرها على توازن القوى الدولي ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العراق

٢. الطرابيشي ، نهاد نجيب محمود (٢٠٠٧): تنافسية صناعة الدواء المصري في ظل المتغيرات الدولية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، في فلسفة الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس

٣. همال ، علي (٢٠١٠): اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية ، أي استراتيجية للتعامل معها للابتكار والتنمية ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، الجزائر ، العدد (١٠)

٤. شيخة ، ليلى (٢٠٠٧): اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا في الدول النامية ، دراسة حالة ، الصين ، رسالة ماجستير ، جامعة لخضر باتنة ، الجزائر

٥. رحاحلة ، محمد سعد ، الخالدي ، إيناس (٢٠١٢): مقدمات الملكية الفكرية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان الأردن

٦. الحميلي ، عادل (٢٠١٧): الملكية الفكرية وطرق حمايتها في مصر ، المركز المصري لدراسات السياسات العامة ، القاهرة

٧. إسماعيل ، محمد (٢٠٠٧): الميزان العسكري العربي الإسرائيلي ، مركز الجزيرة للدراسات ، بيروت

٨. الكتاب السنوي الصادر عن معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي SIRRI 2012)): التسلح ونزع السلام والأمن الدولي ، المعهد السويدي بالإسكندرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروتن

٩. بنان ، طلال صالح إبراهيم (٢٠١٠): المياة والأمن القومي العربي ، دراسة في نظريات الصراع والتعاون والتوازن الاستراتيجي الإقليمي ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، مصر ، العدد (٥٣)

١٠. الرفاعي ، إسماعيل محمد (٢٠٠٦): تحديات الأمن العربي في ظل العولمة ، دار الفكر العربي ، الأردن ، ط٢

١١. العلوي ، هادي (٢٠١٤): التحدي العلمي والتقني وتأثيراته على الأمن القومي العربي ، مجلة البحث للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، كلية العلوم القانونية والاجتماعية بسلا ، جامعة محمد الخامس ، المغرب ، مجلد (١)

١٢. عقيل ، وصفى محمد عيد عقيل (٢٠١٦): الأمن القومى لدى المشرق العربى وإشكالية البرنامج النووي الإيراني ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، الجزائر ، العدد (١٥)
١٣. مدني ، مايسة مدني محمد (٢٠١١): علاقة إسرائيل وأثرها على الأمن القومي العربي ، مجلة الراصد ، مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية ، السودان ، العدد (١٠)
١٤. البرصان ، أحمد سليم (٢٠٠٧): جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي ، المجلة العربية للدراسات السياسية ، العدد (١٥) ، بيروت
١٥. فرج ، سمير (١/ ١٠/ ٢٠١٧): فلسفة التسليح في القوات المسلحة المصرية ، استراتيجية عسكرية ، مجلة السياسة الدولية ، دورية متخصصة في الشئون الدولية تصدر عن مؤسسة الأهرام
http://www.siyassa.org.eg/News/15341.aspx